E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/Sub.2/SF/2005/3
27 June 2005

ARABIC
Original: SPANISH

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان

اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

المحفل الاجتماعي

الدورة الثالثة

جنيف، ٢١ و٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٥

المحفل الاجتماعي

المشاركة والتنمية وحقوق الإنسان

وثيقة عمل مقدمة من السيد خوسيه بينغوا*

* تأخر تقديم هذه الوثيقة بسبب المشاورات وأعمال التنسيق التي احتاج محررها إلى إجرائها.

(A) GE.05-14672 100805 100805

مقدمة

١- تقوم منظمة غير حكومية مؤلفة من مهندسات معماريات بتنفيذ برنامج لبناء المساكن في مدينة بونه بالهند بمشاركة السكان الفعلية، ولا سيما النساء. أما البرنامج، فهو برنامج حكومي ينص على منح مساعدات للأسر المحرومة لبناء مساكنها. والمساحة المشمولة بالمساعدة محدودة. وتَكلف شركات ببناء المساكن التي يتم وضعها بعد ذلك تحت تصرف المنتفعين. وفي الحالة الراهنة، تقوم المنظمة غير الحكومية المسؤولة بتنظيم اجتماع للمعنيين بالأمر لمناقشة مكان بناء المساكن الجديدة وتصميم الأبنية وكيفية تسيير أعمال البناء. ولقد انبثقت عن هذه المشاركة اقتراحات متعددة سمحت بإيجاد حلول لمساحة البناء الضيقة، كما سمحت بزيادة ارتفاع المساكن بمقدار الضعف وبتحسين إمكانية الوصول إليها وتجهيز أماكن الانتفاع المشتركة. وتعرِف كل أسرة مسبقاً المسكن الذي ستشغله وتسهر على مراقبة جودة البناء ومراعاة المساحة التي أُعطيت لها وتشرف عن كثب على أعمال البناء. ويشترك المعنيون بالأمر في أعمال البناء في أغلبية الأحيان مما يُنقص تكاليف البناء. وفي النتيجة، لا تعتني الأسر ولا سيما النساء بشققها فحسب، بل وتكون فخورة أيضاً بما أنجزته من أعمال (انظر E/CN.4/Sub.2/2004/25).

٢- وكما نعلم، تتحول المساكن الشعبية في أرجاء عديدة من العالم إلى أماكن يصعب التعامل فيها على الصعيد الاجتماعي، وعلى الرغم من حسن النية الموجودة فهي تسهم في أغلب الأحيان في تفاقم المشاكل الناجمة عن الفقر عوضاً عن الإسهام في حلها. وما أكثر الحالات التي تضطر فيها الدولة إلى هدم المساكن الشعبية لأنها لا تفي بالحد الأدنى من معايير السكن اللائق، ولا سيما من معايير التعامل الاجتماعي. ويعتبر نقص المشاركة السبب الرئيسي لفشل سياسات القضاء على الفقر.

٣- ولقد رأينا في بورتو ألّيغريه بالبرازيل كيف يجري تطبيق البرنامج المسمى "بالميزانية التشاركية". فكانت البلدية تطلع السكان والجمعيات المحلية على الأموال المتوافرة وتحدد الأولويات والحلول الممكنة. وتُنشر على شبكة إنترنت الحسابات التي تكون في أغلب الأحيان حسابات معقدة لإطلاع جميع المواطنين عليها. وبعد إجراء اجتماعات ومداولات مطولة يتم إقرار ميزانية المدينة والأعمال التي ينبغي إنجازها. وتُنشر الميزانية التي توافق عليها جميع الجهات المشتركة. ويمكن للسكان متابعة أعمال التنفيذ خطوة خطوة، أي التكاليف المتكبدة وتكاليف المواد، والأجور والأتعاب المدفوعة في إطار من الشفافية القصوى.

٤- في سانتا روزا دي كوبان (هندوراس) يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتجربة تشاركية مثيرة للغاية:

"من أجل وضع الخطة الإنمائية الاسترا تيجية لسانتا روزا دي كوبان، تم إنشاء ١٣ لجنة مؤلفة من ممثلين عن ١٤٨ جمعية ومؤسسة في إطار الاستراتيجية التشاريكة التي بدأ تنفيذها في منتصف عام ١٩٩٨. وقامت كل لجنة بوضع خطط قطاعية استراتيجية.

"تم في المجموع تنظيم ٩٦ حلقة عمل واجتماعاً بغية وضع الخطط وتنسيقها. ودامت الأعمال زهاء ١٠ أشهر واشترك فيها بصورة مباشرة أكثر من ٢٠٠ شخصية. وقدمت مساعدات تقنية ومالية كبيرة في إطار مشروع اللامركزية والتنمية"[(١)].

٥- وربما كانت توعية السكان الأصليين في أمريكا اللاتينية واحدة من أهم الظواهر المشاهدة خلال العقود الماضية. فلقد أتاح لهم نشاطهم الجماعي المشاركة في إدارة شؤون البلديات في بلدان عديدة، أي في البلديات التي يشكلون الأغلبية فيها. ولقد أسفر برنامج مساعدة بلديات السكان الأصليين في إكوادور عن نتائج هامة، ويقوم عدد من المراقبين بمتابعة هذا البرنامج باهتمام:

"يهدف المشروع إلى تدعيم بلديات السكان الأصليين المتعاقبة في إكوادور، والتي أصبحت تدار بعد الانتخابات العامة التي أجريت في عام ٢٠٠٠ من جانب محافظ، رجلاً كان أم امرأة، من السكان الأصليين أم لا، ممن استفاد من دعم حركة السكان الأصليين لموقف من مواقفه السياسية أو اعتمد، سواء لكونه من السكان الأصليين أم لا المبادئ والرؤية الإنمائية المحلية والوطنية التي يدافع عنها السكان الأصليون والتي تحاول بلديات السكان الأصليين تطبيقها فعلياً.

"يتمحور المشروع حول ثلاثة محاور رئيسية، هي: (١) إدارة السياسات والاستراتيجيات الإنمائية البلدية على الأصعدة المحلية والإقليمية والوطنية (٢) وضع صكوك فنية للتخطيط والإدارة على الصعيد الإقليمي. (٣) التدريب وتبادل الخبرات"[٢].

٦- ويمكن ذكر أمثلة عديدة من هذا القبيل. وفي رأي المكلفين بتحقيق التنمية على الصعيد المحلي، ممن يشاركون في مشاريع التنمية الاقتصادية وفي سائر البرامج الرامية إلى تحسين نوعية حياة الفقراء، أن اشتراك الأشخاص المعنيين بالأمر هو العنصر الرئيسي لعملهم. وما يمكن قوله هو إنه هناك ما يشبه الإجماع على أنه لا سبيل إلى نجاح البرامج الإنمائية بدون مشاركة السكان فيها. فالمشاركة هي مفتاح التنمية.

٧- وبمناسبة انعقاد المحفل الاجتماعي لعام ٢٠٠٥ المكرس "للمساءلة الاجتماعية" بوصفها عنصراً استراتيجياً من عناصر التنمية الاجتماعية يبدو من الأهمية بمكان إبراز الدور الحاسم الذي تلعبه المشاركة في التنمية والنمو الاقتصاديين. وبالفعل، يكون النمو الاقتصادي نمواً انتقائياً ومجزأ ما لم يشارك السكان فيه على نطاق واسع. وتبين التجارب التي مرت بها بلدان عديدة مؤخراً أن نتائج النمو الجيدة على صعيد الاقتصاد الكلي لا تنعكس في خفض مستويات الفقر والإملاق، بل تؤدي في أغلب الأحيان إلى تهميش فئات كبيرة من السكان إلى حد كبير.

٨- وينبغي مراعاة هذا العنصر الرئيسي في الأهداف الإنمائية للألفية التي اعتمدتها الدول. والمحفل الاجتماعي هو في حد ذاته تعبير عن إرادة صريحة في المشاركة على أرفع مستويات هيئات الأمم المتحدة المهتمة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

أولاً - الحق في المشاركة

٩- إن المشاركة حق مكرس في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تنص المادة ٢٠ منه على أن "لكل شخص حقاً في حرية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية". ولا شك أن مشاركة الفرد في الشؤون العامة مبدأ معترف به. فهذا المبدأ هو أساس الديمقراطية نفسها. وجلي أن الإعلان يحظر على السلطات تقييد حق المواطنين في تكوين الجمعيات، ولكن يمكن التساؤل عما إذا كان ذلك لا يفرض على السلطات المنتخبة انتخاباً حراً استشارة المواطنين وتهيئة آليات المشاركة في اتخاذ جميع قراراتها أو جزء كبير منها.

١٠- وكثيرة هي المبادرات التي تهدف إلى توسيع مفهوم الحق في المشاركة، لا من منظور سلبي بمعنى عدم قدرة السلطات على منع المواطنين من تكوين جمعيات، بل من منظور إيجابي أو عملي، بمعنى عدم اكتفاء السلطات بأن تنتخب بصورة ديمقراطية، بل الاهتمام على الدوام بآراء جمعيات المواطنين واستشارتها أيضاً بخصوص القرارات الهامة الواجب اتخاذها.

١١- وفي رأي الفيلسوف الآيرلندي، السيد فيليب بيتيت، أن المفهوم الجديد للديمقراطية حسبما يظهر حالياً في العالم هو أنه يجب على الدولة أن تطرح دائماً قراراتها على المناقشة العامة وأن تقيم علاقات ثقة متبادلة مع المجتمع المدني. ومفهوم "النظام الجمهوري" الذي حدده هذا المؤلف لا يعني وجوب انتخاب المنتدب رسمياً من طرف المواطنين فحسب، بل التنازل في أي وقت عن السلطة التي أنيطت به لكي تتحقق المشاركة الدائمة بين الناخبين والشخص المنتخب. وهو يعني أيضاً أنه على المنتدب أن يشجع الانتقاد وأن على الدولة أن تمول ناقديها في حالات عديدة، باعتبار أن هذا الشرط الأخير شرطا من شروط الشفافية "والمساءلة"[٣].

١٢- وتُظهر هذه النظرية التي ما انفكت تنتشر أهمية المشاركة العامة على مختلف مستويات النشاط الحكومي. فللديمقراطية الحديثة ميزة دنيا ضرورية ولكن غير كافية وهي الانتخابات الحرة للسلطات التي يجب عليها ألا تحرم المواطنين من حرية تكوين الجمعيات وحرية الإعراب عن الرأي. وللديمقراطية ميزة ضرورية ولا غنى عنها "لإقامة الحكم السديد" ألا وهي ميزة الاستشارة والتشجيع على المشاركة وقبول الانتقاد وإقامة علاقات دائمة مع جمعيات المجتمع المدني. وهذا هو المقصود عند الحديث اليوم عن "الحق في المشاركة".

١٣- ولقد تناولنا في وثائق مختلفة للجنة الفرعية مسألة "الديمقراطية الضعيفة" للإشارة إلى الأنظمة السياسية المنشأة ديمقراطياً والتي لا تتصرف بالضرورة بطريقة ديمقراطية في شؤونها اليومية. وبجه خاص تتخذ النخبة القرارات وتتحكم مثلها في آليات السلطة وتفلح في البقاء فيها خدمة لمصالحها المتمثلة في إعادة انتخابها مرة تلو الأخرى. ومنح حق المشاركة واجب من واجبات الدول يقوم على مبدأ "الحكم السديد" ويتألف من عنصر أساسي هو تقاسم منافع النمو الاقتصادي بين جميع المواطنين. وتشكل مشاركة "المجتمع المدني" الفرق الأساسي بين الديمقراطيات الضعيفة "والديمقراطيات الحقيقية" التي تضمن الاستقرار والسلم.

١٤- وهذا الحق حق أساسي بالنسبة لمسائل التنمية. إذ ليس بوسع السلطات المنتخبة انتخاباً حراً أن تنشئ الآليات اللازمة لتطبيق التدابير الاقتصادية التي تتخذها - كالقضاء على الفقر - تطبيقاً مرضياً دون مشاركة جمعيات المجتمع المدني مشاركة فعلية. وفي تلك الحالات، تكون المشاركة الفعلية شرطاً أساسياً لنجاح البرنامج وبالتالي لإعمال مبدأ الحكم السديد.

١٥- ولقد تم في الدورة الأخيرة التي عقدها الفريق العامل المعني بالأقليات النظر في برامج مختلفة للقضاء على الفقر في إطار الأهداف الإنمائية للألفية وعلاقتها بمجموعات الأقليات. ورئي في حالات كثيرة أن ضرورة الحصول على نتائج إيجابية عامل يدفع الدول إلى تركيز سياساتها على القطاعات التي يسهل التعامل معها، وهو ما يزيد من تهميش واستثناء القطاعات التي تعاني من مشاكل أكثر تعقيداً (انظر الوثيقة E/CN.4/Sub.2/2005/27).

١٦- ومن شأن الافتقار إلى آليات المشاركة الفعلية أن يؤدي إلى ظهور ثنائية جديدة في أرجاء عديدة من العالم، أي إلى ظهور قطاع مرتبط بعملية النمو الاقتصادي المعولمة وقطاع آخر مستثنى منها.

ثانياً - المشاركة والتمكين

١٧- يؤثر التقدم التقني تأثيراً دائماً في أشكال التنظيم الاجتماعي. فلقد أدى هيكل الشركات الحديثة والتكنولوجيا المتقدمة والعمليات التقنية المرتبطة بالثورة المعلوماتية والرقمية العصرية إلى حدوث تغيرات هيكلية في نظم التنظيم وممارسة السلطة.

١٨- ولقد كانت هياكل النظام والتنظيم الهرمية والعمودية مرتبطة بأساليب العمل الناشئة عن الثورة الصناعية الأولى. وكان تنظيم المصانع، بل والجيوش، يتم بموجب تلك الأساليب. وكان تنظيم الإنتاج والجيش يتميز خلال قرون بوجود فاصل محكم بين الملمين بالمعارف العلمية والذين كان يجب عليهم أن ينفذوا عمليات جزئية ويدوية محددة تماماً. واليوم، تبين كافة الدراسات والمدارس وجود تغير جذري في تلك المجالات. فعدم وجود تبادل بين أصحاب السلطة في مجال الإنتاج وبين العمال بصفة عامة لا يشكل مصدراً للخلافات فحسب، بل ويقضي في نهاية المطاف على روح الابتكار والإبداع و الإنتاج أيضاً. ولا مكان للمشاركة في التنظيم السيئ.

١٩- وهذا هو ما دفع قبل بضعة أعوام إلى التحدث في إطار الشركة عن ضرورة تفويض قدر متزايد من سلطة اتخاذ القرارات على مختلف المستويات. وهذا هو ما سمي "التمكين".

> "يسمح "التمكين" (empowerment) بالاستفادة إلى أقصى حد من ميزات تكنولوجيا المعلومات. وسيتمتع الأعضاء وأفرقة العمل والموظفون الإداريون بحق الاطلاع على المعلومات الحاسمة واستخدامها استخداماً كاملاً كما سيلِمُّون بالتكنولوجيا وستكون لهم القدرات والمسؤوليات والسلطات اللازمة لاستخدام المعلومات والنهوض بالشركة.
>
> ولقد استُعيض عن التسلسل الهرمي القديم بأفرقة تدير شؤونها بنفسها. يتم فيها تقاسم المعلومات مع الجميع. وأصبح بإمكان الموظفين اعتماد أقصى ما لديهم وعليهم مسؤولية القيام بذلك. ويمكن لأي شخص غريب عن الشركة أن يرى بسهولة المجالات التي تفتقر فيها الشركة إلى الفعالية. والمشكلة هي عدم إدراك موظفي الشركة لما لا يسير فيها أو التصرف كأن شيئاً لم يكن في حالة إدراكهم"[٤].

٢٠- وهذه المبادئ التي أصبحت تطبق اليوم تطبيقاً كاملاً في إطار عمليات الإنتاج قد انتقلت تدريجياً إلى المجال الاجتماعي.

٢١- وبدون تفويض للسلطة، وبدون "أفرقة تدير شؤونها بنفسها" وبدون "إمكانية الحصول على المعلومات الحاسمة"، أي بدون قدرة على التحكم، لا يكون هناك برنامج قابلاً للتنفيذ ولا ملائماً. ومن ثم، يمثل التمكين شرطاً لتحقيق التنمية.

٢٢- ويحدد دليل الشركات ثلاثة عناصر حاسمة في مجال "التمكين"[٥]:

"يتعلق العنصر الأول بالعلاقات. فيجب أن تكون العلاقات مع المستخدَمين فعالة قبل كل شيء لبلوغ الأغراض المحددة في مجال العمل، كما يجب أن تكون متينة، أي قابلة للإدامة وغير قائمة على نزوة عابرة.

ويركز العنصر الثاني على الانضباط. فالتمكين ليس مرادفاً لعدم الانضباط والأبوية. ويجب في هذا الصدد تشجيع: (١) النظام لكي يتمكن المستخدَمون من العمل في إطار نظام محكم ومنظم يسمح لهم بالاضطلاع بأنشطتهم على النحو الواجب؛ (٢) تحديد الأدوار أي تحديد مهام المستخدَمين ومسؤولياتهم بأتمِّ الدقة لكي يكونوا دائماً على علم بالشوط الذي قطعوه.

أما العنصر الثالث فهو الالتزام الذي ينبغي أن يكون متماسكاً وقوياً على جميع المستويات ومدعوماً أيضاً من طرف القادة ومناصري التغيير. وهو يفترض: (١) الأمانة، أي الأمانة تجاه المستخدَمين لتكون متبادلة؛ (٢) الثبات - المثابرة فيما يتعلق بأهداف وعلاقات العمل كي يقبلها المستخدَمون ويحاولوا تطبيقها كما يطلب إليهم؛ (٣) وأخيراً النشاط في العمل، وهو عنصر مشجِّع ومحفِّز ويجعل من المستخدَمين جهات فاعلة من الدرجة الأولى".

٢٣- ولقد قالت السيدة جين ليوني، وهي محامية من أمريكا الشمالية، تدافع عن المعوقين، ما يلي: "يمكن أن تكون السلطة *(poder)* إيجابية أو سلبية. فالسلطة التي تستخدم لإذلال الآخر واستعباده وإرغامه على اتباع أسلوب موحد هي سلطة سلبية. أما السلطة التي تسمح بالرفع من شأن الآخر وتنمية قدراته، فهي سلطة إيجابية. والتمكين *(empoderamiento)* عملية إيجابية. ويمكن أن يكون مستحثاً، ولكن التمكين الحقيقي هو ذلك الذي يأتي من الشخص نفسه، أي من الشخص الذي لديه حوافز وقدرة على التحفيز"[٦].

٢٤- ولمفهوم "التحكم الثقافي" الذي وضعه العالم المكسيكي في علوم الإنسان، السيد بونفيل باتالا، صلة مباشرة بهذه العناصر الثلاثة: "التيقظ والثبات والإقناع" التي لا تنطبق على العلاقات الحديثة في مجالي الإنتاج والتنظيم فحسب، بل تكون حاسمة أيضاً لتفهم العمليات السياسية والاجتماعية والإنمائية. "فالتحكم الثقافي" هو قدرة المجتمع على صنع تنميته. وهذا يعني أن المجتمع هو الذي يحدد سرعة تنميته ويقرر كيفية إجراء عملية التحديث وسرعة التقدم التقني، وقدرته بصفة خاصة على ممارسة الرقابة على السلطات على مستوى اتخاذ القرارات والتدابير التي تتحمل مسؤولياتها وتلك التي لا تطبقها. وأخيراً يعني مفهوم "التحكم الثقافي" أن المجتمع لا يستسلم للضعف ولا للانهيار والغزو القادم من الخارج وأن بإمكانه "التحكم" في عملية تنميته، لا من خلال المعارضة، بل من خلال المشاركة الفعلية.

٢٥- والتمكين شرط للمشاركة بوجه عام، والمشاركة في التنمية، والنمو الاقتصادي والتغيرات الناجمة عن العولمة، بوجه خاص.

ثالثاً - المشاركة السلبية والمشاركة الفعلية

٢٦- تقتصر المشاركة في البرامج الإنمائية على "المشاورة" في أغلب الأحيان. وهذا ما نسميه المشاركة "السلبية". إذ تتم استشارة المواطنين في قرارات سبق اتخاذها من جانب السلطات.

٢٧- أما "المشاركة الفعلية" الوارد وصفها في الأمثلة المقدمة في هذه الوثيقة، فإنها تغطي عملية اتخاذ القرارات بالكامل، أي، وضع المشروع وتنفيذه ومتابعته ومراقبته وتقييمه.

٢٨- أولاً، المشاركة الفعلية عملية طويلة الأجل وتتبلور ببطء. فهي تحتاج إلى وقت طويل لإعداد المجموعات التي تستهدفها التنمية، وإلى منهجيات ملائمة ليشكل المعنيون بالأمر جماعة مستقلة لا تعتمد على البرنامج الذي سيتم تنفيذه. وهي تفترض من طرف الدولة تعزيز جمعيات المجتمع المدني ومراعاة خبراتها وآرائها.

٢٩- ثانياً، تكلفة المشاركة الفعلية باهظة. وربما كانت هذه التكلفة هي العقبة الرئيسية. وذلك أن تنفيذ أي برنامج إنمائي يتطلب الاستثمار في عملية شاملة من الاجتماعات والمراقبة والتدريب لا تتمشى دائماً مع جدول أعمال المنظمات المكلَّفة بتنفيذها أو جدول أعمال الحكومات وفي نهاية الأمر مع الأولويات الإنمائية. ولمراعاة الأهداف التي يحددها البيروقراطيون والتي يمكن قياسها كمياً، حسابها كماً يتوجب في أغلب الأحيان التخلي عن المشاركة الفعلية والعودة إلى مشاركة غير فعلية أو استشارية بحتة.

٣٠- ثالثاً، المشاركة الفعلية مصدر خلاف إذ متى أتيحت الإمكانيات لمجموعة تستهدفها التنمية مالت إلى تكوين آرائها واتخاذ قرارات لا يستصوبها دائماً أصحاب السلطة أو المسؤولون عن العملية الإنمائية. وتلك عملية لا بد من التسليم فيها بأن منشأ المعارف والحلول قد يكون لدى قطاعات بعيدة عن السلطة تعتبر عموماً بمثابة قطاعات جاهلة أو معدومة المعارف التقنية. ولكن إذا اشترك هؤلاء الأشخاص في تحقيق عملية التنمية، فستتمشى الحلول التي سيتوصلون إليها مع ظروفهم الخاصة.

٣١- رابعاً، تحد المشاركة الفعلية من استقلال القطاعات الحائزة للسلطة والمتخذة للقرارات، وهي القطاعات التي ينبغي استشارتها في كافة العمليات وعلى جميع مراحل المشروع.

٣٢- خامساً توجب المشاركة الفعلية مراقبة خارجية وتفرض من ثم على السلطات التزاماً بالإبلاغ بنتائج كل عملية. فالمشاركة الفعلية عملية مراقبة دائمة.

٣٣- سادساً، المشاركة الفعلية هي الوسيلة الوحيدة للحد من الفساد، وهو أحد أهم المصائب التي تهدد البرامج الإنمائية وتعرضها للفشل في أحيان كثيرة. وتبين الدراسات التي تناولت مسألة الفقر أن الفساد واحد من أحد أهم العقبات التي تعوق القضاء على الفقر. والمشاركة الفعلية هي أداة شفافية لا غنى عنها لحسن سير البرامج.

رابعاً - المشاركة والأهداف الإنمائية للألفية ومكافحة الفقر المدقع

٣٤- إن الأهداف الإنمائية للألفية التي اعتُمدتها رسمياً أغلبية بلدان العالم أهداف طموحة فيما يتعلق بالقضاء على الفقر. وهذا الموضوع هو في صلب الأهداف التي حددها المجتمع الدولي لنفسه بغية إقامة مجتمع عالمي يتسم بدرجة أكبر من الإنسانية.

٣٥- ولا يبدو ممكناً اقتراح إطار ملائم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية دون إعطاء دفعة قوية لمشاركة جمعيات المجتمع المدني، ولا سيما الفقراء، والبلدان الفقيرة، والمنظمات غير الحكومية التي تعمل مع الفقراء.

٣٦- والاتجـــاه السائد أكثر فأكثر والذي يعتبر عملية مكافحة الفقر المدقع عملية خيرية تعتمد على المساعدة الإنســـانية وخطـــط الطوارئ اتجاه ينشئ هوة بين المستفيدين من المساعدة والمنظمات التي تقدمها. ويتجلى هذا الاتجـــاه وفي قـــارات ومـــناطق مختلفة ويسفر في أغلب الأحيان عن زيادة تعقيد المشكلة وزيادة درجة الاعتماد واستمرار الفقر.

٣٧- ويجـــب على المجتمع الدولي أن يكرس "الحق في المشاركة" بوصفه شرطاً أساسياً من شروط البرامج التي تركـــز على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وبناء عليه، ينبغي تكييف المساعدة الإنمائية والمساعدة الإنسانية مع خصائص كل فئة من الفئات الفقيرة لتصبح فئات فاعلة وقادرة على تدبير شؤون حياتها.

٣٨- ذلك بالإضافة إلى أن عدم المشاركة في التنمية يشكل تعدياً على كرامة الإنسان وكرامة الشخص في تولي أمور حياته بنفسه، كما أنه يؤدي إلى تأصل الفقر والاعتماد ويحول دون التطلع إلى ظروف معيشية أخرى.

٣٩- والغـــرض المنشـــود من المحفل الاجتماعي التابع للجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان هو تسهيل الحوار على الصعيد الدولي بين جمعيات الفقراء والمنظمات غير الحكومية التي تعمل مع الفقراء والمؤسسات الدولية والحكام لتمهيد الطريق أمام مشاركة المواطنين في ميدان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن هنا كانت أهميته كتعبير عن إرادة تيسير المشاركة الفعلية وإقامة علاقات جديدة في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الحواشي

(١) www.santarosacopan.org/participacion.

(٢) www.aeciecuador.org/aeci/web/prol.php?id=5.

(٣) Phillip Pettit, *Republicanism*: *A Theory of Freedom and Government*, Claredon Press, 1997.

(٤) Banners Interchange Program, 2004.

(٥) تعـــني كـــلمة "Empowerment" "الـــتمكين" ("potenciación") أو توفير إمكانيات الاعتماد على الذات ("empoderamiento") أي تفويض السلطة والنفوذ للمرؤوسين لإعطائهم الشعور بأنهم يتحكمون في عملهم.

إن الكلمة الإنكليزية "Empowerment" والكلمات المشتقة منها تستخدم بمعان وفي سياقات شتى، ولكن المقابل الإســـباني يغطـــي معـــان مخـــتلفة قريـــبة من هذا المعنى وإن لم يشمله كلية. فتقابل كلمة "Empowerment" كلمة "potenciación" (الـــتمكين) كمـــا يقابل فعل "to empower" فعل "potenciar" (مكّن) في حين أن كلمات أقدم مثل "facultar" (إعطاء القدرة) وكلمة "habilitar" (تأهيل) أصبحت مهملة.

ترجمات أخرى ذات صلة:

To empower: إعطـــاء السلطة أو منحها؛ إعطاء القدرة؛ التأهيل، الإذن، تخويل السلطة، التمكين، السماح، توفـــير إمكانيات الاعتماد على الذات، منح الحق في، وما شابه ذلك، تخويل السلطات؛ (بالمعنى التجاري أو القانوني) الإناطة بسلطة، العهد إلى.

Empowerment: التمكين، الإناطة بسلطة، توفير إمكانيات الاعتماد على الذات.

Empowered: مزود بقدرة؛ التمكين، التدعيم.

Powered: مزود بسلطة.

Empowerment: تشير إلى صفة الكمال التي في نماذج التطوير الدائم ونماذج الهندسة وكذلك في الشركات التي تم توسيعها تتيح عناصر تمكن من تعزيز العمليات التي تسمح بتنمية الشركات.

يصـــبح التمكين *"empowerment"* الأداة الاستراتيجية التي تعزز عمل المدير وتعطي معنى لعمل الفريق ويتم التخلص معها من صفة الكمال كفلسفة تحفيزية من وجهة نظر إنسانية لتصبح نظاماً عملياً تماماً. Banners Interchange Program.

(٦) Jayne Leone, Power, Control, Confidence, and Courage, Independent Living Institute, www.independentliving.org/docs5/leone97.html.

- - - - -